

## يشوعي: ٩٠ في المئة من اللبنانيين تحت خط الفقر... لولا الاغتراب

١٧ تموز ٢٠٠٤ -النهار/ قال عميد كلية ادارة الاعمال في جامعة اللويزة الخبير الاقتصادي ايلي يشوعي "ان ٩٠ في المئة من اللبنانيين هم تحت خط الفقر"، معتبرا انه "لولا الاغتراب لكان الجوع اجتاح اللبنانيين في شكل حاد، اذ ان عائدات الاغتراب هي التي تُحدث بعض الفائض في ميزان المدفوعات اللبناني، ولذلك هناك ضرورة لمد مزيد من الخطوط مع الاغتراب".

اضاف: "للتخلص من هذا الوضع الاقتصادي الضاغط، لا بد من ان نشدد على الاستثمار الداخلي ونسعى الى جذب الاستثمار الخارجي عبر سياسات نقدية جديدة واعادة احياء سوقي النقد والقطع، وتغيير سياسات البنك المركزي، والتخلي عن القرار السياسي للفائدة، وتخفيف نسبة الاحتياط الالزامي وضخ السيولة في الاقتصاد". وتحدث يشوعي في ندوة اقتصادية دعت اليها "دار بيروت" عن "الوضع الاقتصادي الراهن في لبنان وسبل معالجته"، حضرها الوزير عبد الرحيم مراد وعدد كبير من الشخصيات السياسية وممثلي الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وطلاب ادارة الاعمال. وادار الندوة فريد خالد. بدءا لفت يشوعي الى "ان الدستور اللبناني نص على ان لبنان يعتمد النظام الاقتصادي الحر، وهذه العبارة يفترض ان تعني اقتصاد السوق، حيث تفاعل العرض والطلب يحدد السعر، وهنا يصبح النقد - حتى - سلعة تحدد قيمتها سوق نقدية يديرها البنك المركزي. ولكن هل في لبنان سوق للنقد فعلا؟ فسعر النقد كان منذ عام ١٩٩٢ قرارا اداريا محكوما باعتبارات سياسية، والحال لا تزال عينها حتى اليوم، وغياب سوق النقد حال معيبة ومخالف للدستور".

واشار الى ان "سوق القطع مغيبة ايضا، مع العلم ان الفرق شاسع بين تثبيت سعر الصرف والاستقرار"، وقال: "عام ١٩٩٢ عندما بدأوا بتطبيق سياستهم المالية، رفعوا شعارا جذابا خصوصا على الصعيد الاجتماعي و هو انقاذ لبنان من انهيارات العملة المحلية للمحافظة على القدرة الشرائية للمداخيل التي تحصل عليها العائلات اللبنانية. نحن كلنا مع الاستقرار، ولكن ليس مع تثبيت سعر صرف النقد. والاستقرار يأتي عبر اعتماد وسائل معينة تبني الاقتصاد اللبناني على الاستثمار والادارة الفاعلة والقضاء النزيه".

واشار الى "الفوائد الآلية أدت، مع الربط العضوي بينها وبين سعر الصرف، الى وصول الدين العام اللبناني الى ٤٠ مليار دولار بدون ان يكون له سقف يقف عنده". ورأى ان "الفوائد العالية مع استنادة ضعيفة لن تكبر حجم الاقتصاد. فالانفاق كان على مشاريع لم تساعد المنتجين على زيادة انتاجهم، وتالياً لم يكن هناك نمو اقتصادي جيد. وهذه السياسة ساعدت صاحب المال في زيادة امواله وصاحب الدخل المتوسط على النزول الى خط الفقر. فعندها يكون دخل المرء ثلاثة اضعاف ما ينفق على المأكل والمشرب في لبنان يكون متوسط ما ينفق في هذا الاطار ٢٠٠ دولار. اي ان دخل الفرد حتى لا ينزل تحت خط الفقر يجب ان يكون ٦٠٠ دولار، فيما الحد الأدنى الذي يقبضه الموظف في لبنان لا يتجاوز ٢٠٠ دولار". وقال: "ان ٨٥ في المئة من المدخرات هي لـ ٢٠ في المئة من الشعب، والـ ٢٥ الف من اصل ٢٥ الفا يستوردون ٩٠ في المئة من مجموع الاستيراد اللبناني، وتالياً ١٠ في المئة من الشعب يعيشون في نعيم، و ٩٠ في المئة يعانون مشكلات مخيفة"، معتبرا ان "لبنان مصاب بانهيار الاسعار، لأن اصحاب القرار الاقتصادي فتحوا الحدود بدلا من اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، والجمارك ٥ في المئة فقط على اي استيراد من الخارج، بغض النظر عن كون الدولة التي نستورد منها اغراقية ام لا، فيما تكلفة الانتاج اللبناني - الاجمالية مرتفعة والاعباء الضريبية انقلت كاهل المواطن، وتالياً لا بد من زيادة الرسم الجمركي على الاستيراد من الدول الاغراقية".

واعتبر ان على الدولة القيام بثلاثة ادوار: "مالي ضريبي، وانمائي بالانماء المتوازن، واجتماعي بحماية صندوق الضمان الاجتماعي". ورأى ان "ما يحكى عنه اليوم في شأن "سواب" ليس سوى تمديد لمشكلة الدين، وابدال للسندات القديمة بأخرى جديدة". وأبدى تخوفه ان "تصل الدولة الى مرحلة الافلاس فتضع يدها على احتياط الناس وهو الـ ١٠ مليارات دولار في المصرف المركزي، مع العلم ان هذه الاموال هي احتياط يلزم مصرف لبنان المصارف الخاصة ايداعه لديه. وهي كانت سائلة وتحولت سندات على الدولة، فبات الاقتصاد ككل مهدد في الصميم"